السكن العشوائي وإشكالية الفقر الحضري بمدينة نواكشوط

الحسين ولد بديدي
باحث في علم الاجتماع

مقدمة:

تعتبر العشوائيات أحد البدائل التي فرضت نفسها لحل مشكلة الإسكان بالنسبة لفئة محدودي الدخل من سكان الحضر في كثير من الدول النامية، وتلعب خبرات هؤلاء الأفراد عبر الزمن دورا في تشكل العشوائيات ونموها في المدن، حيث يتم نقل هذه الخبرات من جماعة إلى أخرى، كما تلعب الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وكذلك الأولويات والتفضيلات والثقافة، والموارد المتاحة دورها في تشكيل ونمو هذه العشوائيات، ولذلك فإن أنماط العشوائيات تختلف من منطقة لأخرى تبعا لتنوع هذه العوامل المختلفة، سواء المرتبطة منها بالمكان أو بالأفراد، بل إنها تختلف في منطقة واحدة تبعا لاختلاف سكانها من حيث تلك الخصائص، من هنا إذا لا يمكن النظر إلى قضية العشوائيات، أو تصنيفها، أو فهم ظروف نشأتها، أو محاولة دراستها أو طرح البدائل المختلفة لحل المشكلة دون الإحاطة بمختلف أبعادها.

وقد اهتم علم الاجتماع بدراسة سكان المناطق العشوائية واعتبرها موضوعا أساسيا من موضوعاته. وعلى أساس ذلك تعددت المداخل والمفاهيم والأطر النظرية والمنهجية والأهداف التطبيقية لدراسة هذه الظاهرة. أما بالنسبة للتراث الانتربولوجي فقد ارتبطت دراسة المناطق العشوائية وواضعي اليد بفرع الانتربولوجيا الحضرية بصفة عامة، وبالدراسات الحضرية المهتمة بالفقراء، والطبقات الدنيا والمناطق

المتخلفة بصفة خاصة، فنجد أن الانثربولوجي د. Goode, Eames مؤلف كتاب " أنثربولوجيا المدينة " يؤكد أن معظم الدراسات الحضرية قد ركزت على الفقراء ومناطق إسكانهم.

وتعد ظاهرة المناطق العشوائية من أهم ما صاحب النمو الحضري وإحدى مشكلاته في العالم الثالث، حيث تضم نسبة كبيرة من سكان الحضر (أكثر من ثلث السكان) وفقا لتقارير الأمم المتحدة بل إضافة إلى أن هذه المناطق في ازدياد مستمر نتيجة عوامل بنيوية من أهمها انعدام الإنصاف والعدالة الاجتماعية في هذه البلدان وما ينجم عن ذلك من فقر وأمية وأمراض وبطالة وغير ذلك من أنواع الهشاشة. وفي هذا العمل نحاول استعراض هذه الظاهرة في موريتانيا وأبرز تجلياتها ومسار تطورها، وإلى حد يعكس انتشارا لسكن العشوائي في مدينة نواكشوط مؤشرا على فشل السياسات الإسكانية ؟

. أهمية الدراسة

اتضح من المقدمة أن الفقر وفقراء الحضر والمناطق العشوائية من أهم موضوعات علم الاجتماع الحضري، بل إنها من أهم المشكلات الاجتماعية في العالم الثالث. لذلك فإن هذا البحث خطوة واقعية عملية لتقديم مدخل علمي لدراسة واحدة من أهم المشكلات الاجتماعية في المجتمع الموريتاني. إذ تشكل مناطق العمران غير المصنف " المناطق العشوائية " نسقا متكاملا أوجدته مجموعة من الظروف الاجتماعية، تعتبر الحاجة إلى المأوى أولها، ثم يأتي القطاع الاقتصادي غير المصنف كنتاج لنشأة هذه التجمعات البشرية، وتبدأ عملية تفاعل عضوي بين

مختلف أبنية هذه التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى مزيد من نمو وتضخم هذه الظاهرة، التي تتخذ أشكالا وتمظهرات متعددة، حيث نجد أنفسنا نتحدث عن أنماط مختلفة للعشوائيات وليس نمطا واحدا، فهناك بالإضافة إلى المناطق العشوائية غير المخططة والتي يكون سكانها في غالبيتهم من شريحة الفقراء، نمط آخر من الإسكان اصطلح على تسميته "بالإسكان العشوائي الراقي" وهو عشوائي لأنه ينطوي على أحد محددات العشوائية أو بعضها، كأن تكون أرضا غير مخططة عمرانيا، أو تكون أرضا زراعية غير مسموح بالبناء عليها. ولذلك فبالرغم من تسجيل ملكية الأرض لقاطنيها ومن الحصول على تراخيص البناء السليمة، ومن وصول كافة مرافق البنية الأساسية إليها، إلا أنها تعتبر عشوائية من المنظور العمراني التخطيطي، مع أنه إسكان راق لأن الفئات الاجتماعية التي تقطن هذه الأماكن وتعمرها تندرج ضمن الفئات الاجتماعية العليا في المجتمع.

وهنا أعود فأكرر أن العشوائية ترتبط في تعريفها بالمكان وبالأفراد الذين يعمرون المكان، ولأن هذا الإسكان العشوائي الراقي يقتصر فقط على عشوائية البناء الاجتماعي، فقد خرج من اهتمام هذه الدراسة التي تركز على العشوائيات من هذين البعدين، بعد المكان وبعد الإنسان، في علاقتهما بالفقر[1]

وأخيرا لا بد من التأكيد على الفرق بين المناطق المتدهورة عمرانيا أو المتخلفة بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي، وبين المناطق العشوائية فالأولى قد تكون مخططة ولكنها متدهورة بالمعنى العمراني مثل الأحياء الشعبية القديمة، أما الثانية فهي عادة

---

[1] محمد الجوهري و آخرون ، دراسات اجتماعية معاصرة ، جامعة القاهرة ،، مصر ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 154

ما تكون غير مخططة أو تم البناء عليها بشكل غير قانوني، سواء من حيث الحصول على الأرض أو من حيث عملية البناء نفسها، إلى جانب كونها متدهورة عمرانيا، فالمناطق العشوائية ما هي إلا مناطق متخلفة يطلق عليها علماء الاجتماع والأنثربولوجيا مصيدة الفقر، والحرمان والبؤس، حيث يسود عدم التنظيم الاجتماعي، وينظر إليها على أنها حاضنة لجميع الأمراض الاجتماعية من فقر، واغتراب، وجريمة، وعدم تكيف، ويسكنها المهاجرون من المناطق الريفية والأميون، والمعطلون والعاجزون عن الاندماج في حياة المدينة، وفي ضوء ذلك يوصف سكان هذه المناطق بالهامشيين الحضريين، لأنهم جغرافيا يسكنون أطراف المدينة المحرومة من الخدمات العامة، واقتصاديا واجتماعيا مهمشون من الحياة الحضرية بتفاعلات المختلفة.

أولا : ضبط وتحديد المفاهيم

1 . التسميات المحلية للعشوائيات:

لهذه المناطق أسماء مختلفة باختلاف المجتمعات وعلى سبيل المثال لا الحصر يطلق عليها في تركيا Gecekondue وتشير إلى الأماكن التي يسكنها الفقراء عن طريق وضع اليد على أطراف المدن والتي يبنون عليها مساكنهم بين يوم وليلة ، بينما تتخذ اسم Sarifa في بغداد وتشير إلى المناطق التي يسكنها المهاجرون والتي يبنونها بأنفسهم من مواد بسيطة على أراضي ملك للدولة، وتوجد هذه المناطق حول مدينة بغداد وفي داخلها حيث تضم أكثر من 4/1 سكان مدينة بغداد .

أما في دول أمريكا اللاتينية فتعرف باسم Poblacion أو Barrio ومعناها الهامشي وهي المناطق التي يبنيها السكان عن طريق غزوهم للأراضي العامة والتي تقع

على أطراف المدن الكبرى، وتعتبر أخطر مشكلة حضرية تواجهها هذه الدول[1].

وفي موريتانيا " مجال الاشتغال " تسمى الكزرة ، وهي اصطلاح محلي ظهر سنة 1989 . 1990 ويطلق على المباني الثابتة التي تشتمل على جدران من الإسمنت أو الطين أو مشابههما، تشيد عادة في مناطق بعيدة نسبيا عن العمران وفي غفلة من السلطات الرسمية، وتقام على أراضي ملك للدولة، بقصد وضع اليد عليها والحصول على ملكيتها بعد ذلك، وتعتبر السلطات الرسمية مباني الكزرة مباني غير شرعية، وتشكل مع الكبة الأحياء الهامشية[2]، وتعني الكزرة في اللهجة الحسانية أخذ الشيء " قسرا " فأبدلت السين زايا [3].

ويحيلنا مصطلح الهامشية إلى مفهوم التهميش الذي وسم عبر تاريخيته بمجموعة من النعوت من قبيل الإمبريالية والبؤس والإلغام، غير أن ترديده من قبل المشتغلين

---

[1] عدلي السمرى وآخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، مطبعة العمرانية للاوفست ، الجيزة ، مصر 2000 ، ص 91

[2] الأحياء الهامشية : هي الأحياء التي تقام على أراضي لا يملكها صاحب المسكن ، و لا توجد فيها الخدمات والبنى الأساسية ، وتعتبرها السلطات الرسمية أحياء غير شرعية ، وتعرف في بعض الكتابات العربية ب (مدن البؤس ، ومدن الصفيح) كما تعرف في الكتابات الفرنسية (bidonville) وفي الإنجليزية (shanty town) . ولا تحيل الهامشية في هذا العمل إلى الهامشية المكانية بقدر ما تحيل إلى عدم الاندماج في حياة المدينة ، في محيط يشعر ساكنوه بالغبن و بالتهميش في نواحي الحياة المختلفة ، حيث تنتشر البطالة والفقر ويسود التذمر والعصيان .

[3] محمد بياه بن محمد ناصر ، من أزمة البادية إلى أزمة التحضر الفوضوي في موريتانيا " نواكشوط نموذجا " أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة محمد الخامس أكدال ، 2007 ص 2

في العديد من الحقول المعرفية. ابتداء من علم النفس وعلم الاجتماع والجغرافيا البشرية والعمران والاقتصاد حد من سطحيته. وبالتالي شموليته، ليتخذ داخل كل تخصص مفهوما معينا يرتبط بالمضامين وكذا بالسياقات التي يرد فيها [1].

2. المسميات العلمية للمناطق العشوائية

يستخدم الدارسون مسميات عدة، عند دراستهم لهذه المناطق وأكثر المسميات استخداما هي:

أ . مناطق واضعي اليد ويشير هذا المصطلح إلى المناطق السكانية التي تسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أراضي مملوكة للدولة، وعادة تتميز بوقوعها على أطراف المدن في العالم الثالث، والصورة العامة لهذه المناطق أنها متخلفة تتسم بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للمعايير الإسكانية السائدة في المجتمع ، ونقص كبير أو حرمان من المرافق الحضرية والخدمات.

ب . المناطق التلقائية أو الطفلية وهي مناطق تقع على أطراف المدن الكبرى في العالم الثالث، وتتكون هذه المناطق من مساكن متدنية المستوى من حيث الموارد المستعملة في البناء وتتسم هذه المناطق بأنها مناطق متخلفة ومحرومة من الخدمات الحضرية مثل المياه النقية، الكهرباء، الصرف الصحي، أما ساكنو هذه المناطق فلا يتمتعون بأي سند قانوني لملكية أو إيجار هذه المساكن.

ج . المناطق المستقلة: ولقد استخدم هذه المصطلح المهندس المعماري Jonh

---

[1] عبد الإله بنمليح، تهميش الرقيق في بلاد المغرب والأندلس في العصر الوسيط : الفعل ورد الفعل ، دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ابن امسيك الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2011 ص 97

Turner لتعريف مناطق سكن واضعي اليد في أمريكا اللاتينية، وقد أشار إلى استخدام مصطلح Squatters الذي يثير كثيرا من عدم الفهم لمثل هذه المناطق، أما مصطلح المناطق المستقلة فهو أكثر المصطلحات وضوحا وذلك لأن هذه المناطق نشأت مستقلة عن السلطات الخاصة بالتشييد والبناء، بل في أكثر الأحيان يوجد صراع بين هذه المناطق وبين السلطات الحكومية.

3 . سكان العشوائيات

اختلفت الدراسات في تحديدها للسمات الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية، ولقد ارتبط الاختلاف بالمداخل النظرية التي تبنتها هذه الدراسات ومن الممكن تصنيف هذه المداخل إلى ثلاث مداخل أساسية:

المدخل الأول: أن هذه المناطق ما هي إلا مناطق متخلفة، وتسمى بحزمة البؤس حيث يسود عدم التنظيم الاجتماعي، بل هي حضانات لجميع أنواع الأمراض ألاجتماعية، كالفقر والجرائم وعدم التكيف، ويسكنها المهاجرون حديثا من المناطق الريفية، وتسود بها الأمية والبطالة، كما تتسم هذه المناطق بعدم وجود التماسك الاجتماعي أو التعاون بين الأفراد[1].

المدخل الثاني: أن المناطق العشوائية مناطق تتسم بقدر كبير من التنظيم الاجتماعي الداخلي وأن سكانها لديهم القدرات العامة على التكيف لمتطلبات وعواقب ومصاحبات الفقر الحضري، وتندرج تحت هذه الإطار دراسات John Turaer في مناطق واضعي اليد في أمريكا اللاتينية فقد أشار إلى أن نمو هذه المناطق نتاج لعملية النمو الحضري السريع، وأن هذه المناطق تلعب دورا إيجابيا

[1] عدلي السمري وآخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92

في هذه العملية، إذ تساهم في حل مشاكل ذوي الدخل المنخفض والفقراء وسد حاجاتهم الأساسية وأهمها الحاجة إلى المأوى، كما أن لهذه المناطق دورا أساسيا في عملية التكيف الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين كما تؤكد ذلك دراسات **William Mangin**. فقد أشار في دراسته لمناطق واضعي اليد في بيرو إلى أن هذه المناطق تتميز بدرجة كبيرة من التنظيم الاجتماعي ولا تتسم بمعدلات غالبية من الجريمة والتفكك الاجتماعي.

المدخل الثالث: دراسات تؤكد الاختلافات بين هذه المناطق مع بعضها البعض، وأن الخطأ الذي يقع فيه الباحثون هو النظر إلى المناطق العشوائية على أنها جميعها تحمل سمات واحدة، وأن سكانها يشكلون فئة واحدة من الفقراء أو المهاجرين الريفيين، ويندرج تحت هذا المدخل دراسات D.J. Dayer والذي اختبر عدد كبير من الدراسات عن المناطق العشوائية في دول العالم الثالث منذ الستينات إلى منتصف السبعينات وأكد على خطأ التعميمات في السمات الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق داخل إقليم معين، بل داخل المدنية الواحدة.

4. الفقر الحضري: المعنى والمؤشرات

أدت الاهتمامات بتحديد الناس المتأثرين بالفقر والرغبة في قياسه في بعض الأحيان إلى حجب حقيقة أن الفقر هو أكثر تعقيدا من أن يمكن تقليصه في بعد واحد من أبعاد الحياة البشرية [1]، ولعل هذا ما أضفى على مفهوم الفقر الكثير من

---

[1] عبد الله عطوي ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى 2004 ، بيروت . لبنان .ص 145

التعقيد والغموض ، خاصة في المجتمعات النامية [1] مثلما ما هو الشأن في موريتانيا، فمفهوم الفقر غير محدد بشكل صارم وحاسم، بل نجد أنفسنا أمام عدد كبير من التعاريف والتفسيرات التي تجعل حسن التعامل مع هذا المفهوم شائكا ومعقدا، إذ أنه يعتمد على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمرحلة التاريخية وجملة واسعة من الظروف والأوضاع المختلفة من مكان لآخر، ومن وقت لآخر، مما يجعله بالضرورة مفهوما نسبيا سواء تعلق الأمر بتحديد ماهيته أو طريقة قياسه أو التبعيات الأخلاقية والسياسية المترتبة عليه [2]. فلو تبينا مفهوم "الفقر النسبي " لقلنا إنه يرتبط أساسا بفكرة كفاف العيش، أي الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها ليظل المرء على قيد الحياة في وضع صحي معقول ، وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي. المأوى والكساء، فإذا توفرت هذه العناصر فحسب يوصف المرء بأنه في حالة من الفقر [3]. ويوزع الفقر عادة إلى مستوين هما الفقر المدقع والفقر المطلق، ويحدد كل من المستوين بمؤشرات معينة. وقد اتفق على أن للفقر المدقع مؤشرات أهمها احتياجات الفرد والأسرة من العناصر الغذائية بما في ذلك البروتين والفيتامينات بأنواعها والحديد، ثم تحديد سلات غذائية مختلفة وفقا للعمر والجنس، وترجمة محتوياتها إلى قيمة نقدية، وأخيرا تحديد القيمة النقدية

---

[1] حافظ المداني ، الاقتصاد اللاشكلي في تونس بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي ، الحياة الثقافية ، العدد 227 ، يناير 2012 ، تونس، ص 111

[2] باقادر، أبو بكر أحمد ، الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، العدد 47 ، الطبعة الأولى 2008 ، المنامة . البحرين ، ص 25

[3] حافظ المداني ، الاقتصاد اللاشكلي في تونس بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 111

اللازمة لتغطية احتياجات الأسرة شهريا. أما تحديد خط الفقر المطلق فيقوم على مؤشرات أهمها، تحديد الحاجيات الأساسية غير الغذائية التي تتفق مع نمط المعيشة السائد، وبيان متوسط الإنفاق الشهري والسنوي للفرد والأسرة؛ نقدا، وحساب الدخل الكافي لتغطية هذه الحاجيات.[1]. وعموما يعرف "شحاتة صيام "**الفقر الحضري** : بأنه ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في تحديدها، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة، بسبب تطور الأساليب الحضرية وزيادة اللاتجانس والفردية[2].

التعريف الاجرائي: يتضمن المظهر البيئي للحي والوضع الاقتصادي والاجتماعي المنخفض للسكان في الأحياء الشعبية الداخلية لمدينة نواكشوط ، ومن مؤشراته المادية ما يلي :

أ . الانعزال البيئي والاجتماعي، ويقاس من خلال حدود الحي وعلاقة الحي وسكانه بباقي أحياء المدينة وسكانها.

ب . الفقر البيئي للحي، ويقاس من خلال سوء حالة المباني وقدمها، وتدني الخدمات العامة، كالخدمات البلدية، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية.

---

[1] ابراهيم عثمان ، مقدمة في علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2007 ، عمان ، الأردن ، ص 314

[2] صليحة مقاوسي، الفقر الحضري : أسبابه وأنماطه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم لجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، الجزائر، 2007 2008، ص 34

ج . الكثافة السكانية، وتقاس من خلال معرفة حجم سكان الحي، ومعرفة أفراد كل مسكن.

د . انتشار الأمية: ويقصد بها الأمية بأنواعها: الأمية الأبجدية (المستوى التعليمي لجميع أفراد الأسرة)، والأمية الثقافية (الجهل بالأفكار والمعارف المفيدة للأسرة ، كمجال الصحة وتنظيم النسل)، والأمية الممارسة (عدم اكتساب أي مهارات تدريبية) .

هـ . الوضع الاقتصادي للأسرة ، ويقاس من خلال نوع المهنة والدخل ، وعدد سنوات البطالة ، وملكية المسكن ومعدل الانفاق ، والاعتماد على خدمات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية وهبات الأهالي والتسول [1]

لقد دفع غياب عمل تحليلي ذي نوعية يمكن من رسم عتبة للفقر خاصة بالسياق الموريتاني إلى استخدام العتبة التي تستخدم كثيرا من قبل البنك الدولي للبلدان الفقيرة ذات الدخل المنخفض، حيث يفضل استخدام حدي الفقر المعتمد من طرف البنك الدولي وهما 370 دولار و 275 دولار بأسعار 1985 الثابتة للتشخيص لكل سنة، ويظهر مسار تطور قيمة عتبات الفقر المعتمدة في موريتانيا بالعملة المحلية (الأوقية) تراجعا في قيمة هذه الأخيرة، كما يظهر الجدول التالي[2] :

---

[1] عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية " دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية في مدينة الرياض، مركز دراسات الوحدة العربية 2009، ص 60

[2] Ministère des affaires économiques et du développement, Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté 2011-2015, Volume 1(Bilan de mise en œuvre CSLP 2006-2010) page 10

الجدول رقم (1) مراحل تطور عتبات الفقر في موريتانيا (المبلغ بالأوقية)

السنة	العتبة الأعلى	العتبة الأدنى
1990	32800	24400
1998	58400	43450
2000	72600	54000
2004	94650	70400
2008	129000	96000

Source : Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté 2011-2015, page 1

ثانيا: العشوائيات في نواكشوط أسباب الانتشار ومراحل التوسع

1 . الأحياء العشوائية: النشأة والتكوين

تعود نشأة الأحياء العشوائية في مدينة نواكشوط إلى الظروف الطبيعية القاسية التي عرفتها البلاد في أواخر الستينات(1968 – 1969) وبداية السبعينات وأواسط الثمانينات من جفاف وتصحر وحالة اقتصادية واجتماعية جد صعبة، اضطرت السكان الذين عانوا منها إلى ترك مناطقهم الأصلية التي لم تعد توفر لهم العيش الكريم ، بعد هلاك حيواناتهم وتراجع مزارعهم فهجروا هذه المناطق إلى مناطق جديدة للتحسين من وضعتهم المعيشية فكانت نواكشوط المستقطب الأول لهؤلاء الضحايا ، حيث وصل عدد الذين نزحوا إلى المدينة سنة 1977 (87747) نسمة أي أكثر من 2/1 من المهاجرين الداخليين آنذاك ، وقد وجد هؤلاء أنفسهم يعانون مشاكل جديدة كان على رأسها مشكلة السكن الذي يعتبر من أول المشاكل التي تطرح على المهاجر.

ونظرا لغياب سياسة وطنية للإسكان والتخطيط الحضري فقد لجأ هؤلاء إلى تشكيل سلسلة من الخيام والأكواخ عرفت محليا "بجلة اشرويطة " تطوق أحياء المدينة

معبرة عن حدة أزمة السكن ، فكانت النواة الأولى لما عرف لاحقا بظاهرة الكزرة فبدؤوا ينتشرون في أراضي شبه خالية تشكل ضواحي للمدينة ، وقد استطاعوا الانتشار في الاتجاه الجنوبي والشرقي للعاصمة إذ انتشرت بسرعة فائقة مساكن متحركة وصلبة أحيانا. وقد ساعد على ذلك سهولة البناء وضعف قيمة مواده التي يغلب عليها الخشب والزنك والقماش ، كما استخدم الاسمنت في تشكيل بيوت رديئة، وقد لعب السلوك الاجتماعي والتعود على السكن في الخيام "الطبيعة البدوية" دورا كبير في تكيف هؤلاء السكان مع هذه المساكن غير اللائقة والتي أصبحت ظاهرة عادية لمدينة ظل توسعها الحضري منذ إنشائها خارجا عن كل التوقعات[1]

وترافق مع التوسع العمراني أيضا، التحام بعض القرى بالمدينة، بسبب موقعها القريب من المدينة التي تتمدد هي الأخرى بدورها، وبمرور الوقت تحولت المناطق العشوائية إلى مراكز جذب سكاني للنازحين من خارج نواكشوط بحثا عن فرص عمل أو مواصلة للدراسة، حيث أنه في تلك الفترة تتركز المؤسسات التعليمية خاصة العليا منها في مدينة نواكشوط، ونتيجة لأزمة الإسكان الطاحنة وارتفاع أسعار المساكن داخل المدن، والتعدي على أراضي الدولة تم بناء مساكن صغيرة المساحة تسكنها أعداد كبيرة، فنشأت مناطق عشوائية أهم خصائصها العمرانية أنها غير مخططة، شوارعها ضيقة، مزدحمة السكان، منعدمة أو قليلة المرافق تفتقر إلى الخدمات.

ويعد الدافع الرئيسي والسبب الأول في الاستيطان في المناطق العشوائية، هو عدم

---

[1] لالة بنت سيدي الأمين، الهجرة الداخلية لمدينة نواكشوط " دراسة حي عرفات " بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب 2000، ص 12

توفر المسكن بسعر مناسب. في المناطق غير العشوائية، وبمجرد نشوء منطقة عشوائية فإنها سرعان ما تتكامل تحقيقا لاحتياجات الساكنين، ومعنى ذلك أن التنمية تتم ذاتيا بدء بالإسكان، ثم الخدمات، ثم ظهور فرص العمل وانتشار الأسواق، وتدبير الطرق وأساليب المواصلات التي تتبع الدولة بالضرورة أي أن المنطقة تقوم بتحقيق وتوفير احتياجاتها ذاتيا وهو ما يعد امتداد للرغبة في تحقيق الاحتياجات الأساسية للمأوى ذاتيا.

ومن هنا يمكننا القول إن مسؤولية تكون المناطق العشوائية تقع على أجهزة الدولة نتيجة لتقصيرها، ففي الماضي لم تتفطن الدولة إلى عملية مواجهة أزمة الهجرة الداخلية ، ولم تتخذ إجراءات لتدبير المساكن اللازمة للوافدين إلى المدينة، ومناطق الجذب السكاني بحيث يكون هناك تناسب بين معدلات فرص العمل المتاحة في المدن، وبين عدد المساكن اللازمة لتوطين العاملين بها، وبأسعار تتناسب مع مستويات دخولهم[1]، فهكذا انتشرت الأحياء العشوائية وتمددت متمثلة في ما اصطلح عليها محليا بالكزرة، وقبل الحديث عن المسار التاريخي لتطور الأحياء العشوائية، أرى أنه من الضروري تحديد مصطلح الكزرة

2 ـ **الكبة**: هي مصطلح محلي باللهجة الحسانية وأصله كبّ: أي رمى، مما يعني أن هذا السكن المعبر عنه بهذه المصطلح هو في الأساس هامشي ومرمي خارج المدينة. والكبة هي أول نمط من السكن العشوائي عرفته مدينة نواكشوط، حيث ظهرت بوادره مع نهايات الستينات وبدرجة أكثر وضوحا في السبعينات وبداية الثمانينات، وهي حي سكني عشوائي يتكون أساسا من الأكواخ والخيام مقام على

[1] محمد الجوهري و آخرون ، دراسات اجتماعية معاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 156

أرض ملك للدولة، يحظر على من يحتلها البناء فيها، تغيب فيها البنى والخدمات الأساسية، وتعتبرها السلطات الرسمية حيا غير شرعي وتشكل مع الكزرة الأحياء العشوائية.

3 . الكزرة: تحديد للمصطلح وسياق التطور

الكزرة هي الأخرى اسم محلي يدل باللهجة الحسانية على شيء تم أخذه بعدم رغبة من المأخوذ منه، وقد أطلق سكان نواكشوط كلمة "كزرة" على الحملة التي قاموا بها في أواخر الثمانينات، حين استولوا على مناطق واسعة من الأراضي التي تملكها الدولة وأقاموا بها مساكن متحركة وصلبة متحدين بذلك الرفض الذي أعلنته الدولة عن مثل هذه الأعمال وترجمت ذلك بأن خصصت فرقا من الشرطة والحرس الوطنيين تعمل على هدم كل ما تم بناؤه . لكنها وجدت نفسها عاجزة عن السيطرة على إرادة المواطنين الذين تمادوا في إعادة بناء ما تم هدمه ولو تكرر الأمر عشرات المرات، ويطلق على ساكن الكزرة "كازر" وهي عبارة أصبحت شائعة في نواكشوط، فعندما تسأل أحد يقطن في مناطق "الكزرة" عن سكنه يقول لك وبراحة بال أنا "قازر". ومن طرائف الكزرة أنك لا تأمن على أرضك ولا بيتك في حالة غيابك، فقد قيل أن أحدهم أقام بيتا وفتح له بابا على المساحة التي استولي عليها وحدد حدوده وسافر ليوم أو اثنين ولم يكن أحد في بيته، وعندما عاد وجد بيته قد سد بالاسمنت وفتح له باب بالجهة المعاكسة، وعلى أرض جارته التي قامت بذلك واستطاعت أن تستولي بهذه الطريقة على بيته، وهذا ما يدل على أن الكزرة هي الاستيلاء على الأشياء بطرق غير شرعية ولا قانونية، والكزرة تختلف في معناها عن الكبة في الحسانية التي تعني "رمي الأشياء الغير صالحة للاستعمال" وهي تحمل معنى قدحيا، كما أنها تعني في مضمونها الاستسلام للأمر الواقع في

انتظار حل تتقدم به الدولة لحل مشكلة السكن وتختلف من حيث نوع البناء عن "الكزرة" ففي الأخيرة توجد مباني صلبة وأمل امتلاك الأرض التي أقيمت عليها هذه المباني ، أما في الأولى فإن المباني متحركة وأمل امتلاك الأرض المقام عليها ضئيل أو منعدم[1].

4 . مراحل توسع العشوائيات بمدينة نواكشوط

لقد خضعت مدينة نواكشوط عبر توسعها الحضري لمجموعة من العوامل تحكمت في هذا التوسع، وجعلت المدينة تعرف نموا عشوائيا تميزت كل من مراحله بنمط خاص. وإذا ما استثنينا مرحلة إنشاء المدينة الذي واكب استقلال الدولة في: 1960/11/28 والتي حينها لم تكن منطقة نواكشوط تعرف أي نوع من أنواع التمدن مما يؤكد مقولة أنها العاصمة التي أنشئت من عدم[2]

إن التضخم الحضري لمدينة نواكشوط لا يرجع فقط إلى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وإنما أيضا وفي الأساس يرجع إلى موجات الهجرة التي شهدتها المدينة (نواكشوط) بشكل مكثف خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. حيث اندفعت موجات بشرية من البدو وكذا من المناطق الحضرية المتخلفة ومناطق الدفع وبشكل مستمر إلى نواكشوط بسبب موجات الجفاف التي قضت على الغطاء النباتي وعلى ما يزيد على (75%) من ثروتهم الحيوانية، هذا بالإضافة إلى البطالة والجوع والأمية المتفشية وانعدام الخدمات بصفة عامة، الأمر الذي يكشف غياب

---

[1] لالة بنت سيدي الأمين ، الهجرة الداخلية لمدينة نواكشوط ، مرجع سبق ذكره ص 20

[2] لالة بنت سيدي الأمين، الهجرة ودورها في التوسع الحضري لمدينة نواكشوط ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نواكشوط ، العدد التاسع ، 2011 ص 43

خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة على مستوى البلد، وعدم تحقيق توازن بين مناطق الدفع في الأقاليم الريفية والمراكز الحضرية .

لقد كان للنمو السريع غير المتوقع للسكان الناتج عن الهجرات الشديدة نتائج على النمو المجالي للمدينة ونمط هيكلتها وتنظيمها وتسييرها ، حيث انتقل تعداد سكان هذه المدينة من 5008 نسمة سنة 1962 إلى 393325 نسمة 1988 ثم إلى 611388 سنة 2000 وحسب الإسقاطات الديمغرافية فإن ساكني هذه المدينة وصل إلى مليون 1000000 نسمة سنة 2010، وقد أحدثت هذه الوتيرة المتزايدة للسكان اختلالات اجتماعية عميقة على مستوى نواكشوط جعلت من الصعوبة بمكان السيطرة على نموها العمراني والتحكم في تسييرها[1].

لقد استمر التدفق السكاني على العاصمة بدرجة تفوق ما هو متاح من مباني ومنشآت سكنية وخدمات اجتماعية، فاكتظت نواكشوط بالسكان وتأزمت مشكلة الإسكان، فأصبحت المدينة تنمو تلقائيا وبشكل عشوائي كلما زاد عدد السكان، وانتشرت ظاهرة المناطق الفقيرة التي يعيش أصحابها في مساكن سيئة ورديئة للغاية تتمثل في (بيوت الخيام) و(مدن الصفيح) و(الأكواخ) التي تتخلل العاصمة وتحيط بها من كل جانب مكونة بذلك حزاما من الفقر المدقع، كما تقطن هذه الأحياء الفقيرة أعداد غفيرة من السكان المعوزين والعاطلين عن العمل أو ممن يؤدون أعمالا بأجور زهيدة لا تسد حاجياتهم الضرورية. ومن الملاحظ أن ساكني نواكشوط وخاصة (المهاجرين) منهم يتكدسون في الأحياء ذات الأوضاع

---

[1] ج . إ . م ، مجموعة نواكشوط الحضرية ، أطلس نواكشوط " البنية التحتية والخدمات الحضرية ، تنسيق عبد اللطيف ولد محمد عبد الرحمن وآخرين سحب : فاستي . ديماس ، سين . تيتيان ، فرنسا ، فبراير 2011 ص 14

الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ثم في مداخل وأطراف المدينة وفي الأماكن التي تتمتع إلى حد ما بتجانس قيمي وعرقي وبنسبة عالية من الإنجاب بمعنى أنهم يسكنون أماكن تشبه موطنهم الأصلي (الريف البادية) ثم إن هؤلاء يسكنون في الغالب في أجزاء المدينة الأقرب إلى مواطنهم الأصلية وكمثال على ذلك نجد أن مهاجري منطقة "آدرار" و"إنشيري" و"داخلت انوانيبو" يتجمعون في مقاطعة "لكصر" ومقاطعة "تيارت"، أما النازحون من إقليم اترارزه وحوض النهر والمقاطعات الشرقية فإنهم يتواجدون في الأحياء الجنوبية والجنوبية الشرقية من العاصمة مثل مقاطعة "السبخة" ومقاطعة "الميناء" ومقاطعة عرفات ومقاطعة "توجنين"[1]

إن للهجرة التي عرفتها البلاد آثار بالغة، سواء على مستوى مناطق الاستقبال أو الارسال، فالضغط المستمر على السكن ومختلف خدمات الصحة والتعليم والنقل وغيرها جعل مدينة نواكشوط مثلا تعيش ضائقات متلاحقة بسبب الوافدين إليها الذين لم تهيأ تلك المراكز لاستيعابهم نتيجة غياب مخططات عمرانية [2]. ذلك أن هذه المدينة ظلت تتميز بصافي هجرة موجب على المستوى الوطني أي أن عدد المهاجرين منها أقل من عدد المهاجرين إليها ، وقد تميزت الهجرة من كل ولايات الوطن قبل جفاف السبعينات بفرديتها وذكوريتها غير أن هذه الوضعية تغيرت مع مطلع السبعينات وبداية الثمانينات لتتخذ الهجرة منحى آخر حيث ستصبح ذات

---

[1] محمد الأمين ولد محمد عبدالله ، البنية السكانية في مدينة نواكشوط ودعائمها ومشكلاتها ، بحث دبلوم دراسات عليا في علم الاجتماع ، معهد البحوث والدراسات ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر ، 1989 ص 95

[2] ولد المحبوبي سيدي عبد الله ، الهجرة الداخلية والتنمية في موريتانيا "التقاني الحرج "صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا ، بالتعاون مع جامعة نواكشوط ، 1997 ، ص 60

طابع عائلي بسبب نزوح عدد مهم من الأسر إلى نواكشوط بحثا عن المساعدات الغذائية[1]

5 . أبعاد وتجليات توسع الكزرة

لقد بدأت أنوية لظهور أحياء جديدة على جنبات الطرق الرئيسية المنطلقة نحو المناطق الداخلية، طريق الأمل المتجهة نحو المناطق الشرقية وطريق روصو المتجهة نحو ولاية اترارزه، وطريق اكجوجت المتجهة نحو الجهات الشمالية، وقد جلبت هذه الطرق خاصة طريق الأمل وروصو أعداد هامة من سكان نواكشوط الذين انتشروا على جنبات هذه الطرق وأقاموا مساكن صلبة ومتحركة، غرضها الأساسي ملكية الأراضي وهي ظاهرة حديثة تميزت بها مرحلة الثمانينات وكانت منطقة توجنين هي منطلقها.

لقد اتسعت الرقعة المجالية لمدينة نواكشوط بإعلان مقاطعة توجنين حيث صدر المرسوم رقم:80/199 بتاريخ:1980/8/1 القاضي بزيدة مساحة نواكشوط من 536 كلم^2 وقد كانت هذه الضاحية تابعة إداريا لإقليم اترارزه وهي الضاحية الأولى للعاصمة وكانت في البداية محطة الاستراحة لأسر ميسورة الحال، إلا أن عدد سكانها قد تضاعف عدة مرات بسبب وجود طريق معبد سهل من المواصلات مع العاصمة إضافة إلى توفرها على المياه التي استفاد منها السكان بطرق شبه مجانية وغالبا ما تكون غير مرخصة من قبل شركة الماء والكهرباء وتمر عبر المقاطعة أنابيب نقل المياه العاصمة الصادرة من منطقة إديني التي تزود نواكشوط

---

[1] الشيخ سعد بوه بن محمد الحسن ، التحولات المجالية والاقتصادية بولاية أترارزة ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة محمد الخامس أكدال ، المغرب ، 2000 ص 168

حينها بمياه الشرب من بحيرة اتارازه كما أن لتدني أسعار الأرض دور كبير في تشجيع السكان على الاستقرار بها، وساهمت تجربتها في تشجيع السكان سواء أكانوا وافدين جدد أم قدامى إلى تشكيل أحياء جديدة تقوم بربط توجنين بأحياء العاصمة الأخرى فظهرت كزرة كل من تنسويلم وبوحديده، كارفور، عرفات، وحملت بعض هذه الأحياء أسماء تعبيرا عن تحدي الدولة مثل حي "كج الحاكم" وتعني هذه الكلمة الحسانية معنى يوازي باللغة العربية "رغم أنف الحاكم" وهذا الحي محاذي لمباني مكاتب المقاطعة وقامت الدولة بمقاومة بنائه عن طريق هدمه ، إلا أن تكرار بنائه أدى إلى جعله أمرا واقعا يصعب تجاهله، وقد ظلت هذه الأحياء المكزورة تابعة لمقاطعة توجنين التي وصل عدد سكانها سنة 1988 إلى 74150 نسمة[1] بينما وصل في 2008 إلى 85060. ومن الجدير بالذكر أنها الكثافة السكانية هي الأكثر ارتفاعا (241 إلى 300 نسمة/هك) وتوجد بها أحياء تنسويلم وبوحديده[2]. وهكذا ظلت أحياء الكزرة تنمو وتنتشر على كافة أطراف هذه المدينة، إلى أن تم تشريع بعض أراضيها لساكنه وما زال بعضها ينتظر التشريع كما تم ترحيل أجزاء من الكبات إليها، ففي الرياض تم ترحيل كبات كل من المقاطعة الخامسة والسادسة ولكصر وتيارت، وخصصت لهم الجهة الجنوبية منها والي دار النعيم "امزيلقة" تم ترحيل بعض من كبات لكصر وتيارت كما لم تخلوا هذه المقاطعات من بعض السكان الذين لم يشاركوا في الكزرة، وكذلك ليسوا من سكان الكبات المرحلة ، حيث يقوم الحكام بتوزيع هذه الأراضي على من يشاءون من

---

[1] لالة بنت سيدي الأمين ، الهجرة الداخلية لمدينة نواكشوط ، مرجع سبق ذكره ص21

[2] ج . إ . م ، مجموعة نواكشوط الحضرية ، أطلس نواكشوط " البنية التحتية والخدمات الحضرية ، مرجع سبق ذكره ص 43

السكان وقد أصبحت مدينة نواكشوط بعد إعلان هذه المقاطعات (دار النعيم، الرياض، عرفات) تسع مقاطعات متفاوتة من حيث عدد السكان.

وعموما أعود فأقول إن المناطق العشوائية (الكزرة ، الكبة) هي تلك التجمعات السكانية التي نشأت في غياب التخطيط العام وخروجا على القانون: وأحيانا بالتعدي على أملاك الدولة (وفق المرسوم، القانون) وداخل هذه التجمعات ينشأ القطاع غير الرسمي بكل جوانبه في غياب كلي أو جزئي عن رقابة أجهزة الدولة، وتصبح هذه التجمعات مجتمعات صغيرة لها نسق مختلف عن باقي المجتمع فيما يطلق عليه هرناندو سوتف "نظام المعايير المجاوزة للقانون" وفي داخل هذه المناطق ينمو وينتشر القطاع غير الرسمي والذي يمكننا تعريفه بأنه مجموعة نشاطات تشكيلية اجتماعية، اقتصادية، تهدف إلى تلبية حاجات هذه التشكيلية أو الأفراد فيها، وتنجز نشاطاتها من خلال منشآت تعمل على تخفيف تكلفة ومدخلات النشاط والتحرر من القيود الرسمية. والإسكان غير الرسمي (الكزرة، الكبة) هو الوجه الآخر لعدم توافر فرص إسكان بأسعار تتناسب مع معدلات دخل سكان هذه المناطق العشوائية ، كما يتصف بل ويوصف بأنه نمط من الإسكان الذي ينمو وينتشر في غيبة القوانين، وتتم فيه عمليات البناء بأسلوب الجهود الذاتية أو بواسطة وسطاء على أراضي غير قانونية أو بدون استخراج ترخيص بناء، أو غير مسجلة عقاريا، بما ذلك الأحياء المتدهورة عمرانيا أو غير المخصصة للسكن، وتكون غير مطابقة لأسس واشتراطات البناء والتنفيذ وقواعد الصحة العامة.

جدول رقم (2) توزيع سكان العشوائيات في نواكشوط حسب المقاطعات 2000

المقاطعة	تقدير أعداد سكان العشوائيات	النسبة (%)
توجنين	21700	%39
الميناء	66500	%70
دار النعيم	7700	%13
عرفات	47250	%46
Source : Bakkari, enquête sur la zone périurbaine de Nouakchott[1],		

لقد ساعد على انتشار السكن الهش (الأحياء العشوائية) في نواكشوط، غياب الرقابة العمرانية وعدم احترام القواعد القائمة ونقص البنى التحتية وارتفاع أسعار القطع الأرضية المستصلحة ونقص عمليات السكن الاجتماعي، والتجدد الحضري وتتجلي هشاشة من خلال ارتفاع نسبة الأسر التي تقيم داخل الخيام أو الاخصاص أو أكواخ الصفيح على مستوى البلد جملة سنة 1990 (45%) وفي نواكشوط خاصة إلا أن أنماط السكن تشهد تحسنا طفيفا يرتبط بتحسن ظروف المعيشة. بيد أن المناطق العشوائية المتمثلة أساسا في السكن الهش (كالخيام، الأخصاص، أكواخ الصفيح) ظل يحتل موقعا مهما، إذ مثل مثلا سنة 2002 ما نسبته 33% من السكن على المستوى الوطني، بينما تمثل المنازل الأسمنتية نسبة قريبة من ذلك جدا (29%) مقابل الثلث الباقي للدور الطينية والحجرية.

وفي الوسط الحضري، تجدر الإشارة إلى توسع السكن الهش سنة 1996 في

[1] Mr Bakkari, une enquête sur la zone périurbaine de Nouakchott a été réalisée au moyen de la méthodologie HEA (Household Economy Approach) au profit de GRET. Année de référence : Avril 2009 – Mars 2010 p 7

نواكشوط، وفي باقي المدن الأخرى على التوالي بنسبة 16.8% و10% من إجمالي عدد الأسر مقابل 24.3% سنة (2000)[1]، بينما وصلت في 2008 نسبة السكن الهش (الخيام، الأكواخ، الأخصاص) 32.5% فيما مثلت المساكن الأخرى ما نسبته (67.5%) [2]

جدول رقم(3): الحجم الديمغرافي والمجالي للأحياء العشوائية بنواكشوط 2008

المعطيات	عرفات أ	عرفات ب	توجنين الشرقية	توجنين الغربية	تنسويلم	الحي الساكن	المجموع
المساحة بالهكتار	310	138	253	222	74	98	1095
تقديرات عدد السكان	61950	21600	47920	19190	18330	23200	192190
السكان اللازم ترحيلهم	4370	4890	6560	3370	3980	8140	31310

Source : (ADU) Etude pour la restructuration des quartiers précaires de Nouakchott, 17 Avril 2008

[1] ج - إ - م وزارة الشؤون الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 2002 ، ص 37

[2] Office National de la Statistique , Profil de la pauvreté en Mauritanie - 2008 , Septembre 2009 , page 8

6 . أنواع المساكن في نواكشوط

لقد تم اعتماد معايير محددة لتصنيف النسيج الحضري كنوع السكن باعتباره ذو صلة وثيقة بدخل الأسرة ومستوى التجهيزات والولوج إلى الخدمات الأساسية، والموقع الجغرافي وجاذبيته، والوضعية العقارية، والكثافة السكانية للأحياء. وعلى أساس هذه المعايير تم تحديد خمسة أنواع سكنية:

أ . **مستوى سكني راق** ويشمل الفيلات والمنازل المبنية بالاسمنت المسلح والمجهزة وذات الكثافة الضعيفة. وتوجد هذه الفئة بأحياء لكصر وتفرغ زينة وفي وسط حي المدينة وبالضاحية الشمالية الشرقية ، حيث يعتبر " حي لاس بلماس " شاهدا على رفاهية عيش هذه الفئة السكانية ، التي تملك الوسائل للإقامة بانتظام في جزر الكناريا .

ب . **مستوى سكني متوسط** ويشمل السكن المجهز، إلا أنه في نفس الوقت أكثر تواضعا من الطراز الراقي، وتبلغ مساحة القطعة الأرضية 120م^2 وتوجد هذه المساكن أساسا شمال حي لكصر وفي الجنوب الغربي لتيارت وشرق حي السبخة والشمال الغربي للميناء وعدة مناطق بحي عرفات وتوجنين

ج . **مسكن مختلط** حيث يضم إلى جانب مباني الاسمنت المسلح ذات طابق أو طابقين مباني متواضعة، من طبقة أرضية مسقفة بالزنك ويتواجد هذا النمط بصورة خاصة في أحياء تيارت ودار النعيم وتوجنين وعرفات والرياض .

د . **مستوى سكني متواضع** ويطلق على أحياء معزولة في العادة وبعيدة عن الطرق المعبدة ، حيث يكون حجم المباني صغير والمواد المستعملة في بنائها رخيصة، ويقع في محيط المدينة، وفي شمال تيارت والشمال الشرقي لدار النعيم وجنوب

عرفات وشرق الرياض وفي أطراف السبخة والميناء

هـ . **المساكن غير الثابتة** وهي توجد على شريط يمتد من الغرب إلى الشرق من الميناء إلى توجنين مرورا بعرفات كما توجد أيضا جيوب منها بدار النعيم

وينبغي التمييز بين السكن المؤقت والكزرات فالأول يتكون من مساكن بسيطة (أكواخ أعرشة خيام) مسكونة بطريقة شرعية كما هو الحال في أحياء الصفيح القديمة بالميناء (الكبات) التي تم تنظيمها مابين 2003 و 2010 وكذلك منطقة الحي الساكن ، شمال دار النعيم التي تمت إعادة تأهليها 2010، أما مصطلح الكزرة فيعني القطع الأرضية المحتلة من طرف الفقراء وكذا المناطق الطرفية المحتلة من طرف ميسوري الحال حيث تتخذ مكانا للراحة خلال العطل الأسبوعية[1].

ثالثا: الاستراتيجيات و المقاربات

1 . حول دور الدولة

كثيرا ما يساء فهم التزامات الدولة إزاء الحق في السكن الملائم، فليس المقصود بهذه الالتزامات ضرورة قيام الدولة ببناء المساكن لجميع المواطنين أو توفير المساكن مجانا للأفراد، أو حتى تلبية هذا الحق بنفس الأسلوب في كل مكان وفي جميع الأوقات ولكن التزامات الدولة بمقتضى الحق في السكن تتمثل في: العمل بجميع الوسائل المناسبة على ضمان إتاحة الممسكن المقبول وبثمن معقول لكل فرد واتخاذ سلسلة من التدابير بحيث تعكس سياساتها وتشريعاتها كافة عناصر الحق

---

[1] ج . إ . م ، مجموعة نواكشوط الحضرية ، أطلس نواكشوط " البنية التحتية والخدمات الحضرية ، مرجع سبق ذكره ص 21

في السكن. وكذا حماية المنازل والأحياء السكنية ورفع مستواها لا القيام بتدميرها أو إحداث الضرر بها.

وعموما شكلت إعادة تأهيل الأحياء العشوائية في مدينة نواكشوط وتخطيطها[1] أولوية من أولويات استراتيجيات محاربة الفقر التي تبنتها الدولة حتى الآن، ذلك أن هشاشة استقرار الفقراء في أطراف وهوامش المدينة يشكل عقبة كبرى أمام تحسين السكن وتثبيت السكان على نحو أفضل كما أنه يقف عائقا أمام نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية، الأساسية وإيجاد أنشطة دائمة لصالحهم. ناهيك عن أن الحاجة للسكن لا تقل أهمية عن الحاجة للمأكل والمشرب والملبس، بل إن استقرار الإنسان لا يتم إلا بتوافر سكن ملائم. ومعلوم أنه وبعد أن انغمس الإنسان في التمدن بل وأصبح انغماسه غاية، أي غايته الاستزادة من فنون اللبس والسكن لم تعد الحاجة السكنية مقتصرة على (الضروريات) بل تعدته إلى الانغماس في الكماليات السكنية حسب متطلبات الحياة، و فوق هذا وذاك لقد انتقل الإنسان إلى مرحلة ما بعد الكماليات، وهي مرحلة تحول هذه الكماليات إلى ضروريات لا يستغني عنها بحال، فأصبح من الصعب التمييز بين الكمالي والضروري ، ولعل هذا يذكرنا بما ذهب إليه ابن خلدون في (أن الناس ما لم يستوف العمران الحضري

---

[1] التخطيط الهيكلي للمدينة أو القرية : هو المخطط الذي يوضح الاستخدامات المختلفة للأراضي على الخدمات والأنشطة المختلفة، حيث يحدد مناطق النشاطات الصناعية والسكنية والترفيهية والأراضي الفضاء وأراضي التطوير المستقبلي وغيرها من الاستخدامات المختلفة، سواء على مستوى المدينة أو القرية أو الإقليم أو الدولة فكل مستوى له مخطط هيكلي . المصدر : جهاد صالح عبد اللطيف سلامة، الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء، رسالة ماجستير في هندسة التخطيط الحضري الإقليمي ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين.2010، ص 21

وتتمدن المدينة إنما همهم " الضروري " من المعاش... فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه صرف الزائد حينئذ إلى الكماليات من المعاش[1].

إن المتتبع للدراسات المتعلقة بقياس وتحديد الضوابط الاجتماعية المؤثر في نمط السكن يرى أنها قطعت شوطا كبيرا في وضع الأسس والمعايير التي على أساسها يتم فهم وتوضيح هذه الضوابط وبالتالي يوجه الخطط الإسكانية لتواكب وتوافق هذه الضوابط تظهر عديد الدراسات والتحليلات أن السلطات العمومية في موريتانيا لم تعتمد سياسة سكانية تهدف بالأساس إلى القضاء على ظاهر السكن غير القانوني والتخفيف من حدة الأزمة السكنية فيما قبل 1974 وهو الوقت الذي أصبح فيه الشعور حاضرا بضرورة التدخل لإيجاد الحلول الملائمة لوضعية الإسكان، ومن ذلك الوقت ارتكزت سياسة الدولة حول محورين أساسيين :

أ . إنتاج المساكن بأسعار منخفضة عن طريق إحداث مؤسسات تهتم بتوفير المساكن الاجتماعية (شركة البناء والتسيير العقاري SOCOGIM2)

ب . إنجاز المقاسم المتطورة وتقسيمها لفائدة الفئات الفقيرة من السكان وخاصة على مستوى العاصمة نواكشوط

وعلى الرغم من أن تدخل الدولة في مجال الإسكان جاء متأخرا وذلك بعد أن أصبحت وضعية الإسكان معقدة، فإن المرتكزات التي انطلقت منها لم توصلها إلى نتائج ملموسة من شأنها التخفيف من حدة المشكل، بل إن هذه التدخلات كانت سلبية وزادت الوضع أكثر مما هو عليه، حيث عملت على إقصاء الفئات

---

[1] وليد المنيسن ، الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الطلب على السكن بالكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزية العربية العدد 42، الكويت 1985 ص 20

[2] la Société de Construction et de Gestion Immobilière SOCOGIM ;

الاجتماعية وانزلقت نحو الفئات ذات الدخل المرتفع، وتمثل برامج سوكوجيم خير دليل على ذلك، فإذا كانت الدولة قد أوكلت إلى هذه الشركة جميع المهام المتعلقة بالإسكان وتوفير المساكن الاجتماعية سعيا منها للتخفيف من حدة أزمة السكن وخاصة بالعاصمة نواكشوط ، فإن هذه المهمة لم تتحقق بما فيه الكفاية نظرا لمحدودية رأس مال هذه المؤسسة واعتمادها أساسا على الهبات والمساعدات التي تتنازل عنها الدولة وضخامة حجم المسؤولية الموكلة لها ، ومع ذلك فقد شملت تدخلاتها ثلاثة مدن أساسية هي نواكشوط وانواذيبو وروصو، مع التركيز على العاصمة نواكشوط التي استقطبت 90% من مجموع الاستثمارات التي تم رصدها نظرا لضخامة حجم المشكل السكن بهذه المدينة مقارنة بباقي المدن الأخرى.[1]

لقد رافقت سياسة التقسيم المراحل الأولى لتأسيس العاصمة حيث جاءت في البداية تجسيدا لسياسة الإعمار وجذب المواطنين إليها، بل رافق ذلك تقديم لمساعدات مادية لكل من يرغب في الإقامة بهذا القسم وخاصة فيما قبل 1963.

وإذا كانت سياسة توزيع القطع الأرضية في العاصمة نواكشوط في مرحلتها الأولى جاءت نظرا لحاجة السكان القادمين إليها من جهة واستجابة لرؤية تهدف إلى إعمار المدينة من جهة أخرى فإن الأمر لم يعد كذلك منذ بداية السبعينات حين ضرب الجفاف الريف الموريتاني، ودفع بساكنه إلى الهجرة نحو المدن وخاصة نواكشوط، الأمر الذي خلق اختلالا مجاليا عميقا أثر وبشكل على مستوى كامل البلاد ن ففي 1974 تم توزيع 7000 قطعة أرضية على الوافدين الجدد و أشفعت

---

[1] السالك ولد مولاي ولد أحمد شريف ، توجهات وأهداف سياسات وبرامج التنمية الحضرية بموريتانيا ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نواكشوط ، العدد الثامن ، 2010 ص 137

ب1700 قطعة في 1975 وما هي إلا فترات قصيرة حتى تأكد أن 80% من القطع الموزعة آلت إلى منتفعين آخرين وتحول أصحابها إلى أطراف المدينة واستولوا على أراضي غير قانونية لتضاعف بذلك طلبات الحصول على الأرض كلما باشرت السلطات العمومية إلى توزيع مقاسم جديدة حتى سجلت المصالح الإدارية ما يزيد على 108000 طلب، في حين أن الحاجة إلى المساكن لا تتجاوز حسب التقديرات في تلك الفترة 30000 مسكن فقط [1]

2 - المحددات السوسيو اقتصادية للسياسات الإسكانية .

إن أي محاولة تسعى لدراسة الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المحددة للسياسات الإسكانية بل والمؤثرة في الطلب على السكن، وما يرتبط بها لا بد أن يسبقها فهم واضح لساكنة المدينة، وفهم مثله للمدينة ولكل ما يمكن أن يمت بصلة إلى هذين العنصرين وأوجه التفاعل بينهما حسب المكان والزمان. ومما لا شك أن هذه الضوابط تتباين وتختلف باختلاف الناس والمدن ، فما نراه فعالا في مدن وبين أفراد مجتمع ما لا يمكن أن يكون بنفس درجة الفعالية ذاتها في مجتمع آخر ومدن أخرى بالرغم من وجود توافق في الخطوط العامة والدقيقة التي تنبع أساسا من حاجة الإنسان للسكن والمعاش وحاجته للاستقرار .

لقد شهدت المقاربات والدراسات المتعلقة بالسياسات الإسكانية تطورا ملحوظا في مجال وضع الأسس والمعايير التي على أساسها يتم فهم وتوضيح هذه الضوابط وبالتالي توجيه الخطط الإسكانية لتوافق هذه الضوابط من خلال جرد مبسط لهذه الوسائل والمناهج ، نجدها في الغالب تدور حول أربعة مناهج أساسية (اجتماعي ، جغرافي، اقتصادي، أنتربولوجي) وبطبيعة الحال لكل وسيلة منهج وطريقة في

---

[1] نفس المرجع 143

تتبع الظاهرة المدروسة ، فإذا أخذنا المنهج الاجتماعي على سبيل المثال فهو منهج وصفي تجريبي ينبع أساسا من الدراسات الاجتماعية التي حاولت أن تكون تصورات معينة لأشكال الامتداد الحضري في المدن فيما لو كان هذا الامتداد يتخذ شكل الدوائر المركزية أو شكل القطاعات أو النوى المتعددة أو دوائر تتبعها محاور. بعد ذلك يفسر هذا المنهج الأنماط بصورة استقرائية، وتظهر فائدة هذا المنهج في أنه يعطي للباحث قدرة أكبر على فهم أنماط التركزات الحضرية وربطها مع مقاييس معينة ترتبط بحجم ودخل وعمر الأسرة التي تستوطن القطاعات السكنية عندما تهدف الدراسة إلي تتبع المشكلة الإسكانية. فعلى سبيل المثال يرى هذا المنهج أن الدخل والمستوى الاجتماعي يرتبطان بنمط مكاني يأخذ شكلا قطاعيا أو جزئيا ، حيث تتكتل الفئات الاجتماعية على امتداد قطاعات بالنظر إلى دخولها ومستوياتها. أما المنهج الجغرافي في تتبع الظاهرة السكنية وما يرتبط بها من مشاكل، فهو أيضا يستفيد من المنهج الاجتماعي السابق الذكر إلا أنه ينظر للمشكلة من خلال ثلاثة مجالات هي كما أشار روبسون (المجال أو الحيز السكني، المجال أو الحيز الاجتماعي ، المجال أو الحيز الطبيعي) فهذه هي المجالات الرئيسية التي تتعلق بالسكن ثم الإنسان ثم المكان الذي يتم عليه الاستخدام السكني. وعلى وجه الدقة فإن المقصود بالحيز السكني يعني تتبع الواقع السكني من حيث أحجامه وأنواعه ونمط توزيعه والقائم منه والمخزون الاحتياطي أو المستقبلي مما سيواجه به الأسر الساكنة من حيث حجمها وتركيبها العمري والوظيفي والدخل. وأما الحيز الطبيعي فهو المكان الذي يتم عليه التفاعل بين الحيز السكني والحيز الاجتماعي.

أما المنهج الاقتصادي في تتبع المشكلة الإسكانية والاستخدام المكاني في المدينة فهو هام جدا في تفسير كثير من الظواهر التي تميز سكان المدن من الوجهة

الاقتصادية، على سبيل المثال النظر إلى مراكز المدن على أنها توفر أقصى درجات من التسهيلات للوصول أو قابلية الوصول إليها من جميع النواحي الحضرية نظرا لأنها تمثل موقعا مركزيا. وبتحليل فرضيات كهذه فإن الموقع المركزي سيوفر مصدر جذب لعدد من أنواع الاستخدامات الوظيفية المكانية أكثر من أي مركز يتصف بالبعد عن المركز نحو الأطراف، وستدفع هذه الخاصية المركزية إلى التنافس للحصول على موقع هذا المكان، وبالتالي يؤدي هذا إلى رفع سعر الأرض في المركز، وبالمقابل سيقل التنافس كلما ابتعدنا عن هذا الموقع الاستراتيجي وستقل أسعار الأرض بالبعد عن المركز حتى يصل السعر إلى أقل مستوى عند الأطراف. ومن ثم فإن طبيعة الاستخدام الوظيفي ستتنوع وتتغير كلما ابتعدنا عن مراكز المدن، وهذا يساعد الباحث على تحديد مواقع الاستخدام السكني بالعلاقة مع سعر وإيجار الأرض ، وسيؤدي هذا المدخل الاقتصادي إلى تغطية جزء لا يستهان به من جملة ما سيوفره المنهج الاجتماعي والمنهج الجغرافي السابقي الذكر .

أما المنهج الأنثربولوجي في تتبع المشكلة الإسكانية، فهو قد دخل في الدراسات التي تتعلق في بحث أنماط التركزات البشرية في المدن. وبالرغم من أن هذا العلم أساسا يهتم بدراسة المجتمعات التي هي أقرب للفطرة أو البدائية، إلا أنه مهم خاصة بفرعه الاجتماعي الثقافي في دراسة الثقافات والنسق القبلي والثقافي والعرقي للتجمعات والعرفي للتجمعات السكانية في المدن حتى لو كان ذلك فقط بالمنهجية أو الطريقة التي ندرس بها الظاهرة وليس بالضرورة الظاهرة نفسها من حيث

اعتبارها ضمن المنهج الأنتربولوجي والمتعارف عليه علميا، وذلك تجنبا للمشاكل التي قد تطرأ من تداخل المناهج الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية[1].

الخاتمة:

تتوقف مميزات ونمط السكن في بلد معين على عدة عوامل، من قبيل الخصائص الطبيعية والخصوصيات الاجتماعية والمؤسسية من جهة، كما تتوقف على معيشة السكان من جهة أخرى.

وفي موريتانيا ثار جدل كبير حول العوامل المؤدية إلى المناطق العشوائية خلال العقود الأخيرة خاصة في مدينة نواكشوط، التي شهدت نموا حضريا اتخذ طابعا عشوائيا صاحبه زيادة في أعداد الفقراء الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الحضرية.

من هنا إذا فإن تحليل وضعية السكن العشوائي، في هذا العمل يندرج في إطار تقييم أبعاد الفقر الذي يمثل أحد المكونات الهامة للتنمية البشرية المستديمة. ذلك أن البلد كان مسرحا لجفاف مستمر تجسد في تقلبات اجتماعية واقتصادية ترجمت من بين أمور أخرى في شكل تحضر فوضوي للبدو وإنشاء مراكز حضرية جديدة ونموا للمراكز التي كانت قائمة، خصوصا في مدينة نواكشوط التي شكلت المكان الأكثر استقطابا للسكان المتضررين من موجات الجفاف. فإلى ذلك النزوح الهائل يعزى تزايد واتساع الأحياء الحضرية الهامشية، ذات السكن الهش المقامة بشكل عشوائي على أديم الأرض المغتصبة. كما ساعد على انتشار هذا النمط السكني غلاء أسعار القطع الأرضية المستصلحة والنواقص القائمة في ميدان سياسة السكن الاجتماعي. وبشكل اندماج هذه الأحياء عقبة كبرى أمام تحسين السكن والصرف الصحي. وعموما تتفق جل الكتابات بشكل أساسي على أن التضخم الحضري الذي شهدته مدينة نواكشوط وما نجم عنه من زيادة في الأحياء العشوائية كان نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستمرار ارتفاع معدلات

---

[1] وليد المنيسن، الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الطلب على السكن بالكويت مرجع سبق ذكره ص 24

الزيادة الطبيعية، بالإضافة إلى وجود عوامل طرد قوية في الريف وعوامل جذب أقوى في الحضر

كما يفسر ضعف دخل الأفراد والأسر إلى حد بعيد هشاشة السكن والنواقص في مجال الصرف الصحي في نواكشوط . فوطأة ظاهرة الفقر في البلد هي من الشدة بحيث أن معظم المداخيل يكرس لتلبية الحاجيات الأولية من غذاء ودواء وكساء . وتتجلى العلاقة بين نمط المسكن والدخل من خلال الإحصائيات التي تكشف أن السكن الهش متفش أساسا في أوساط الفقراء والمملقين[1]

في نفس الوقت الذي تتزايد فيه وبشكل ملموس الحاجة في مجال السكن نتيجة الارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان ارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة. الأمر الذي جعل إشكالية السكن مطروحة في هذه المدينة كأبرز المشاكل التي يعاني منها ذوي الدخل المحدود والفقراء بشكل عام أكثر من غيرهم.

إن التحديات التي لا زال يعاني منها السكان الأكثر فقرا في ما يتعلق بالحصول على السكن، تظهر عجزا وخللا واضحين في كل البرامج التي استهدفت حل مشكل الإسكان، كما تظهر كذلك أن إشكالية السكن أصبحت ذات شعبية كبيرة . وهذا ما يعطي المشروعية في إعادة التفكير في النهج التقليدي وكذا في أداء الآليات الفنية والتقنية التي يستند عليها.[2]

---

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في موريتانيا، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر، مرجع سبق ذكره ص 40

[2] Alain DURAND-LASSERVE ,L'exclusion des pauvres dans les villes du tiers-monde , Editions L'Harmattan paris 1986 page 165

المراجع

1) إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007، عمان، الأردن

2) باقادر، أبو بكر أحمد، الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 47، الطبعة الأولى 2008، المنامة . البحرين

3) بباه بن محمد ناصر، من أزمة البادية إلى أزمة التحضر الفوضوي في موريتانيا " نواكشوط نموذجا، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس آكدال، 2007.

4) جهاد صالح عبد اللطيف سلامة، الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء، رسالة ماجستير في هندسة التخطيط الحضري الإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.2010

5) حافظ المداني، الاقتصاد اللاشكلي في تونس بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي، الحياة الثقافية، العدد 227، يناير 2012، تونس .

6) السالك ولد مولاي ولد أحمد شريف، توجهات وأهداف سياسات وبرامج التنمية الحضرية بموريتانيا، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نواكشوط، العدد الثامن، 2010

7) الشيخ سعد بوه بن محمد الحسن، التحولات المجالية والاقتصادية بولاية أترارزة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس آكدال، المغرب 2000

8) صليحة مقاوسي، الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، الجزائر، 2007. 2008.

9) عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2004، بيروت . لبنان

10) عبد الإله بنصليح، تهميش الرقيق في بلاد المغرب والأندلس في العصر الوسيط: الفعل ورد الفعل، دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن امسيك الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2011

11) عدلي السمرى وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مطبعة العمرانية للاوفست، الجيزة، مصر 2000

12) عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية " دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية في مدينة الرياض، مركز دراسات الوحدة العربية 2009

13) لالة بنت سيدي الأمين، الهجرة الداخلية لمدينة نواكشوط، " دراسة حي عرفات " بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب 2000

14) لالة بنت سيدي الأمين، الهجرة ودورها في التوسع الحضري لمدينة نواكشوط، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نواكشوط، العدد التاسع، 2011

15)مجموعة نواكشوط الحضرية، أطلس نواكشوط " البنية التحتية والخدمات الحضرية تنسيق عبد اللطيف ولد محمد عبد الرحمن وآخرين سحب: فاستي . ديماس، سين . تيتيان، فرنسا، فبراير 2011

16)محمد الأمين ولد محمد عبد الله، البنية السكانية في مدينة نواكشوط ودعائمها ومشكلاتها، بحث دبلوم دراسات عليا في علم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1989

17)محمد الجوهري و آخرون، دراسات اجتماعية معاصرة، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2006

18)وزارة الشؤون الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 2002

19)ولد المحبوبي سيدي عبد الله، الهجرة الداخلية والتنمية في موريتانيا "الثنائي الحرج "صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، بالتعاون مع جامعة نواكشوط، 1997

20)وليد المنيسن، الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الطلب على المسكن بالكويت، مجلة دراسات الخليج والجزية العربية العدد 42، الكويت 1985

21) Agence de développement urbaine (ADU), Etude pour la restructuration des quartiers précaires de Nouakchott, 17 Avril 2008.

22) Alain DURAND-LASSERVE, L'exclusion des pauvres dans les villes du tiers-monde, Editions L'Harmattan paris 1986

23)Bakkari, une enquête sur la zone périurbaine de Nouakchott a été réalisée au moyen de la méthodologie HEA (Household Economy Approach) au profit de GRET. Année de référence : Avril 2009 – Mars 2010

24) Ministère des affaires économiques et du développement, Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté 2011-2015, Volume 1(Bilan de mise en œuvre CSLP 2006-2010)
25) Office National de la Statistique، Profil de la pauvreté en Mauritanie - 2008, Septembre 2009